بعيب حشفة وقدرها من فاقدها في المدة ويجب في العود بدله وانحل
نذر لما عنيه كما لو قال ان وطئتك فانت طالق لحرمة الوطي قبل
التكفير كما سيأتي او انقضاء المدة واستمرار الوطي وطي ولكان
المبتدأ الموصول يتضمن معني الشرط ادخل الفاء في خبره ليفيد
السببية فيتكرر الوجوب بتكرر سببه فقال عز من قايل فتحرير
اي فعليكم بسبب هذا الظهار والعود تحرير رقبة مومنة والتحرير
كما مر قال تعالي في كفارة القتل فتحرير رقبة موحنة والحق بها ما
قبلها ساعليها بجامع حرمة سببها من القتل والظهار وحملا للمطلق
علي المقيد كما في حمل المطلق في قوله تعالي واستشهدوا شهيدين
من رجالكم علي المقيد في قوله تعالي واستشهدوا ذوي عدل
منكم بالعرض ويلاعيب يخل بعمل فيجزي صغير ولو ابن يوم واذع
واعرج يمكنه تتابع مشي باذ يكون عرجه غير شديد واعور لم
يضعف عوده بصورعينه السليمة ضعفا يخل بالعمل واهم واحرس
يفهم الاشارة وتفهم عنه واخشم وفاقد انفه واذنه واصابع
رجليه لا فاقد رجل او خنصر او بنصر من يد او انملتين من كل منهما
او فاقد انملتين من اصبع غيرهما او فاقد انملة ابهام لا طلال
كل من الصفات المذكورة بالعمل ولا يجزي مريض لا يرجي برده
ومن لا يرجي اذا برئ ولا مجنون افاقته اقل من جنونه غالبا
للاكثر ويجزي معلق بصفة يغلب عتقه بنية الكفارة او بعلة كذلك
بصفة اخري ويوجد قبل الاولي ويجب تعيين رقبتي اعتقهما
عن كفارة باقيهما اي احدهما كما استظهره بعضهم ويجزي اعتاق نصف
عن كفارتيه لاجل العتق المملوك كفارة عند وجود الصفة والاستثنى
عتق كام ولد صحيح كتابة من قبل ان يتماسا اي يجدد بينهما من

ربه ابوداود وغيره ان صلي الله عليه وسلم قال لرجل ظاهر من امراته
واقعها لا يقربها حتي يكفر وكالتكفير مدة معني الوقت لانتهاء بمضيها
التماس هنا لشبه الظهار بالحيض علي التمتع بما بين السرة والركبة
ومن حرمه علي الوطي لحق به التمتع بغيره فيما بينهما ولو ظاهر من اربع
بكلمة او نوي كظهرهي فان امسكهن فاربع كفارات لوجود سببها
او ظاهر منهن باربع كلمات ولو موتاليه فاربع من غير اجزة ولو كرر
في امراة متصلا بعد الظهار ان قصد استيناف فاربع والا فواحد
بالاستيناف عاد لما قالوه فيمن كرر طلاقها قبل الرجعة ذلكم اي ذلك الحكم بالكفارة توعظون به اي
ان خلط الكفارة وعظكم حتي تتركوا الظهار والقاءود والله اي
الذي له الاحاطة بالكمال بما تعملون اي بجد دون فعله خبير اي
عالم بظاهره وباطنه فنهو عالم بما يكونون فاعلوا الجاهريه وقفوا
عند حدوده وانما يلزم الاعتاق عن الكفارة من ملك رقبة ابوحنيفة
فاضلا عن كفاية نفسه وعياله من نفسه وعمن قال الرافعي ويسكوا عن
قدر مدة ذلك ويجوز ان تقدر بالعمر الغالب وان تقدر بسنة
الا والذي عليه الجمهور هو الاول ولا يلزم بيع عقار وراس بضاعة
وماشية لا يفضل دخلها عن غلة العقار وربح مال التجارة وفوايد
الماشية من نتاج وغيره عن كفاية محونه ولا بيع مسكن وخادم
نفيس لهما ولا يلزم مما شرا بقي فمن لم يجد اي الرقبة بان عجز
المكفر عن الاعتاق حسا او شرعا وقت اداء الكفارة فصيام اي
فعليه صيام شهرين متتابعين عن كفارته فالرقبة للعاجز الا بالصوم
لانه معسر لا يملك شيا وليس لسيده منعه من الصوم ان ضره وانما
اعتبر العجز وقت الاداء لا وقت الوجوب قياسا علي سايرالعبادات
ولو ابتدا الصيام ثم وجد الرقبة لم يلزمه الانتقال عنه لانه امر به